أكد أنه لن يفاجئ السوق بأي قرار حيال تشديد السياسة النقدية وسيوفر له جميع التنبيهات الواجبة

«الفيدرالي الأمريكي» : «الدولار الرقمي» سيقضي على العملات المشفرة

باول : عملتنا تشكل احتياطا نقديا على مستوى عالمي ولا يوجد لها أي منافس ولن يستطيع "اليوان" أن ينافسنا حتى لو أصدر نسخته الرقمية

جيروم باول يدلي بإفادته أمام لجنة الخدمات المالية بالكونغرس الأمريكي

واشنطن – "وكالات" : أكد رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي" البنك المركزي الأميركي"، جيروم باول، في الإفادات التي أدلى بها مساء أمس الأول الأربعاء، أمام لجنة الخدمات المالية بالكونغرس، على مركز الدولار العالمي القوي. وحسب رويترز، قال باول إن مجلس الاحتياط سوف يصدر "عملة رقمية سيادية". ويدرس البنك المركزي الأميركي منذ شهور إصدار "الدولار الرقمي" مع عدة مراكز أبحاث وجامعات من بينها جامعة هارفارد.

وقال باول، "إن الدولار عملة احتياط نقدي على مستوى عالمي ولا يوجد لها أي منافس، ولن يستطيع اليوان أن ينافس الدولار، حتى لو تقدم باليوان الرقمي". وقال "إنه لن يكون هناك حاجة للعملات الرقمية لو تمكن الفيدرالي من ابتكار الدولار الرقمي". وقال باول إن البنك المركزي الأميركي سوف يتعامل مع العملات الرقمية، ويصدر عملة رقمية سيادية. ولكنه قال ستسبق ذلك مناقشات واسعة حيال العملة الرقمية السيادية مع العامة، ومع الجهات الحكومية. مضيفاً بأن الفيدرالي ما زال يوازن بين المخاطر، والفوائد بالنسبة للعملات الرقمية. مشيراً إلى أن العملات الرقمية مثل بتكوين لن تصبح عملات دولية تستخدم في المدفوعات، ولكن العملات المستقرة يمكنها أن تصبح هكذا، وبالتالي يجب تشريعها.

وحول الصعود الجنوني لأسعار المساكن في أميركا، قال باول إن الارتفاع الحالي في أسعار المساكن يختلف عن أزمة المال في العام 2008، فالارتفاع الحالي لا يماثل الفقاعة السابقة. وكانت القروض العقارية وسنداتها الفاسدة السبب الرئيسي في أزمة المال العالمية التي كادت أن تفلس البنوك الاستثمارية الأميركية وانهيار النظام المالي العالمي.

وشرح باول بأن أسباب الارتفاع في قطاع المساكن بأنه تتراوح بين رغبة الأفراد بالانتقال خارج المدينة خلال وباء كورونا، وبين ارتفاع أسعار مواد البناء بسبب اختناقات سلاسل الإمداد. ويرى باول بأن زيادة المنازل المعروضة للبيع سيخفف من الضغوط التضخمية على الاقتصاد. كما أكد على أن التحفيزات المالية التي يقرها الكونغرس والبيت الأبيض تلعب دوراً في تعديل رؤية الفيدرالي المستقبلية للاقتصاد. وقال باول إن دور مجلس الاحتياط الفيدرالي يختص فقط بالاستقرار السعري، والوصول للتوظيف الكامل للسوق، ولكنه لا يتدخل بصناعة السياسة المالية.

وبشأن السياسة النقدية المستقبلية، قال باول إن الفيدرالي لن يفاجئ السوق بأي قرار حيال تشديد السياسة النقدية. وسيوفر للسوق جميع التنبيهات الواجبة، وقال إن هناك مناقشات قادمة حيال تشديد السياسة النقدية خلال أسبوعين، في إشارة إلى اجتماع جاكسون هول السنوي.

ويرى باول بأن بيانات التضخم التي صدرت كانت بالفعل أعلى من المتوقع، ولكنه تتسق مع ما توقعه الفيدرالي، لأن الزيادة السعرية واقعة بسبب سلع متأثرة مباشرة بإعادة فتح الاقتصاد.

في سياق ذي صلة واصلت أسعار الذهب المكاسب لتبلغ ذروة شهر أمس الخميس بعدما هدّأ جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي من المخاوف إزاء تخفيف مبكر للدعم النقدي، مما أدى لهبوط الدولار وعوائد سندات الخزانة الأميركية.

وخلال تعاملات الخميس، كان الذهب مرتفعا في المعاملات الفورية 0.3 %، إلى 1831.70 دولار للأوقية (الأونصة) بعدما بلغ أعلى مستوى منذ 16 يونيو/حزيران. وصعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0.4 %، إلى 1833.10 دولار.

وقال أويجن فاينبرج المحلل لدى كومرتس بنك "الخفض ليس أمرا محتملا بعد والاتحادي سيواصل شراء السندات، بالتالي سنشهد على الأرجح زيادة في السيولة بالسوق مما سيساعد أسعار الذهب في نهاية المطاف".

يميل الذهب الذي لا يدر عائدا لتحقيق ربح في ظل انخفاض أسعار الفائدة، فيما يعتبره بعض المستثمرين أيضا وسيلة تحوط في مواجهة ارتفاع التضخم الذي قد يعقب إجراءات التحفيز.

وتراجع مؤشر الدولار من مرتفعات سجلها في الآونة الأخيرة، في حين انخفضت عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة 0.3 %، إلى 26.31 دولار للأوقية، بينما صعد البلاتين 1.1 %، إلى 1141.23 دولار للأوقية، مسجلا أعلى مستوى في شهر.

وهبط البلاديوم 0.7 %، إلى 2808.19 دولار للأوقية.

الذهب يبلغ ذروة ارتفاعه بعد تهدئة رئيس "الفيدرالي" مخاوف خفض الدعم

الارتفاع الحالي في أسعار المساكن يختلف عن أزمة المال عام 2008 ولا يماثل الفقاعة السابقة

باشر "المرحلة الاستقصائية" لدراسة مخاطره

البنك المركزي الأوروبي يُطلِق مشروع «اليورو الرقمي»

فرانكفورت – "وكالات" : أعلن البنك المركزي الأوروبي أمس الأول الأربعاء، إطلاق مشروع رائد لسنتين لتبني اليورو على أمد أطول، وضع لمواجهة تزايد اللجوء إلى الدفع الافتراضي وانتشار العملات المشفرة.

وأطلق البنك المركزي "المرحلة الاستقصائية" لمشروع اليورو الرقمي الذي يهدف إلى تقديم "الشكل الأكثر أماناً للعملة" وهو "أموال البنك المركزي"، حسب بيان نُشر بعد اجتماع مجلس المحافظين في فرانكفورت.

أضاف البيان أن القرار الحازم بشأن إطلاق اليورو الرقمي لن يأتي إلا بعد هذه المرحلة الاستكشافية.

وإذا سارت الأمور على ما يرام، يمكن لليورو الرقمي أن يرى النور بحلول عام 2025 وأن يُضاف إلى وسائل الدفع التي يستخدمها المواطنون.

فحتى في ألمانيا حيث احتفظت النقود بالصدارة لفترة طويلة، زاد إنفاق المستهلكين في عام 2020 عبر البطاقات لأول مرة.

ويخشى البنك المركزي الأوروبي من أن تستفيد من هذا الاقبال العملات الافتراضية الخاصة أو عملات أجنبية.

ففي عام 2019، تسبب مشروع فيسبوك لإنشاء عملة افتراضية سُميت دييم في إحداث خضة.

لكن العديد من البلدان، مثل الصين أو الولايات المتحدة، تعمل أيضا على إصدار عملتها المشفرة. وتختبر بكين منذ مارس الدفع باليوان الإلكتروني عبر الهاتف المحمول بهدف جعله عملة مرجعية دولية منافسة للدولار، وفقًا للخبراء.

وقال وزير المالية الألماني أولاف شولتز مؤخرًا إن "أوروبا ذات السيادة تحتاج إلى حلول دفع مبتكرة وتنافسية".

وسيسمح اليورو الرقمي للأسر والشركات بإيداع هذه العملة مباشرة في حساب مفتوح لدى البنك المركزي فيما الأمر مُتاح حتى الآن فقط للبنوك التجارية.

وستتمتع هذه الأموال بالحماية من أي مخاطر. وهذا يعد حجة قوية في وقت وصل فيه مشروع ضمان الودائع الأوروبي إلى طريق مسدود.

ويعد البنك المركزي الأوروبي أيضا باستخدام سريع وسهل وآمن لدفع ثمن المشتريات في المتاجر الكبرى وعبر الإنترنت عبر تطبيق للهاتف الذكي على سبيل المثال وأيضا في وضع عدم الاتصال باستخدام بطاقات الدفع المشابهة لبطاقة السحب "ديبت كارد".

وتقول الاقتصادية لدى "دويتشه بنك" هايكي ماي إن الأساس هو "إقناع المستهلكين بالتحول إلى وسيلة دفع جديدة لا تختلف عن تلك الموجودة من حيث إجراءاتها ونطاق الخدمات" التي توفرها.

ويتوقع غويدو زيمرمان المحلل لدى "ال بي بي دبليو" أن "لا تتغير عادات الدفع لدى المستهلكين لدى إطلاق اليورو الرقمي".

لكنه يقول إن ذلك قد يتغير في غضون سنوات قليلة، عندما تزداد العملات الرقمية عددًا وتتنوع أشكالها. على سبيل المثال، سيتمكن المستخدمون من إجراء تحويلات أو مدفوعات بين الأوروبيين مقابل رسوم مصرفية بسيطة باستخدام "محفظتهم" الرقمية باليورو والمتاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

والعملة المشفرة مثل البيتكوين ليست طريقة دفع رسمية. ووحدة الحساب الخاصة بها لا تحددها الدولة ولكن تصدرها مؤسسات خاصة أو يتحكم فيها المشاركون في شبكة معلوماتية.

ونظم إصدار عملات البيتكوين الجديدة من خلال خوارزمية ولا تقوم بذلك لجنة للسياسة النقدية.

وتريد البنوك المركزية تحقيق الاستقرار في عالم العملات الرقمية الذي يشهد مضاربات حادة يجعل سعرها متقلبًا جدًا.

ويصر البنك المركزي الأوروبي على أن "اليورو اليوم يجب أن يساوي اليورو غدًا، نقدًا أو رقميًا".

ويتعين على البنك المركزي الأوروبي أن يأخذ في الاعتبار مخاوف الأوروبيين بشأن المخاطر التي تهدد حماية خصوصيتهم، وهي الأولوية القصوى التي تم التعبير عنها خلال المشاورات التي أجراها مؤخرًا. ويقول البنك المركزي الأوروبي إن البيانات يجب أن تحظى بحماية أفضل مع استخدام اليورو الرقمي مقارنة مع ما يوفره القطاع الخاص من حماية. لكن الطريق ضيق لأنه لا يُتوقع توفير ضمانات بعدم الكشف عن الهوية مثلما هي الحال مع النقد، لأسباب واضحة تتعلق بمكافحة الاحتيال الضريبي وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

احتراق باخرة عراقية محملة بالنفط قبالة السواحل الإماراتية

ناقلات نفط على سواحل الإمارات

"وكالات" : كشفت مصادر عراقية في موانئ البصرة أقصى جنوبي البلاد، مساء الأربعاء، أن ناقلة عراقية مملوكة للقطاع الخاص محملة بالنفط احترقت قبالة سواحل الإمارات في مياه الخليج العربي، وتوفي عدد من طاقمها، بينهم عراقيون وهندي، دون الكشف عن أسباب الحادث.

ونقلت وسائل إعلام محلية عراقية عن مصادر في موانئ البصرة المطلة على الخليج العربي أن ناقلة نفط أهلية "مملوكة للقطاع الخاص" احترقت عصر الأربعاء قبالة السواحل الإماراتية وهرعت جهات إنقاذ لانتشال طاقمها الذي توفي عدد منه. ونقلت وكالة أخبار محلية عراقية عن أحمد رحيم السيلاوي، وهو قريب أحد الضحايا العراقيين في الحادث، بأنه "حسب المعلومات التي وردتنا، نشب حريق بساحبة بحرية لنقل النفط الأسود "النفط الخام" في المياه الإقليمية قرب الإمارات، ما أدى إلى وفاة طاقم الساحبة وعددهم خمسة، أربعة عراقيين وشخص هندي الجنسية". وفي السياق ذاته أكدت وزارة النفط الحادث لكنها قالت إن الباخرة غير مملوكة لها، وتعود إلى شركة أهلية. وقالت شركة ناقلات النفط العراقية التابعة لوزارة النفط في بيان مقتضب، إن "حريقاً وقع في إحدى الساحبات البحرية خارج المياه الإقليمية العراقية، تعود إلى إحدى شركات القطاع الخاص". وأضافت "ليس هناك علاقة لهذه الساحبة بالنشاط النفطي الحكومي أو بشركة ناقلات النفط الحكومية". وحول الحادث قال الخبير النفطي أحمد عصام الفتلاوي إن نحو 10 ناقلات نفط تعمل لصالح لقطاع الخاص تعمل بمياه الخليج مملوكة لشركات عراقية أكثرها غير مطابقة للمواصفات وشروط السلامة.

وبيّن الفتلاوي أن تلك الساحبات النفطية تنقل بالعادة كميات محدودة من النفط الخام لشركات وجهات مختلفة في الفجيرة والشارقة ضمن دولة الإمارات. لافتاً إلى أن الحادث يعتبر الثاني من نوعه، إذ سبق لساحبة عراقية أن تعرضت للغرق قبالة السواحل السعودية وتم إنقاذ طاقمها من قبل حرس السواحل السعودي وتسليمهم فيما بعد إلى العراق عبر السفارة العراقية في الرياض في منتصف شهر مارس الماضي.

قرار النائب العام شمل علاء وجمال وأسرتيهما

السماح لأفراد أسرة مبارك بالتصرف في أموالهم

الرئيس المصري الراحل حسني مبارك ونجلاه في محاكمة سابقة

القاهرة – "وكالات" : قرر النائب العام المصري حمادة الصاوي إنهاء منع أفراد أسرة الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك من التصرف في أموالهم، وذلك في اتهامهم بقضية غسل الأموال رقم 70 لسنة 2014، المقيدة برقم 62 لسنة 2021 حصر أمن دولة عليا.

وشمل القرار، إنهاء أثر المنع لكل من علاء مبارك وزوجته هيدي محمد مجدي راسخ وابنه القاصر عمر، وجمال مبارك وزوجته خديجة يحيى الجمال وابنيه القاصرين فريدة ومحمود. وكان النائب العام قد أصدر سابقا أمرا بمنعهم جميعا مؤقتا من التصرف في أموالهم الشخصية، أو العقارية وذلك بالبيع، أو التنازل، أو الرهن، أو ترتيب أية حقوق شخصية أو عينية عليها وذلك بجميع البنوك العاملة بمصر. ولم يتضمن المنع أرصدة الشركات التي يساهمون فيها سواء كانت أموالا نقدية، أو منقولة، أو سائلة، أو أسهما، أو سندات، أو صكوكا، أو خزائن، أو ودائع مملوكة لهم بالبنوك والشركات.

وفي ديسمبر الماضي قضت محكمة العدل الأوروبية بالسماح لأسرة مبارك بالتصرف في أموالهم المهربة، وأوضحت أن أسرة مبارك شككت بشكل أساسي في سلامة وقانونية الإجراءات القضائية التي اتخذت ضدهم في مصر، وأن تسليم المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي بصحة تلك الإجراءات واعتبارها سليمة لمجرد صدور بعض الأحكام النهائية الباتة في مصر ضد مبارك ونجليه، هي مخالفة لقواعد القانون الأوروبي.

وأجابت محكمة العدل الأوروبية أسرة مبارك إلى طلباتها، حيث قالت إنه كان يتوجب على المحكمة العامة في أول درجة، وكذلك على المجلس الأوروبي صاحب قرار تجميد الأموال، أن يأخذا بعين الاعتبار أن طلب التقييد صادر عن دولة غير عضوة بالاتحاد "مصر"، وأن عليهما التأكد بشكل موضوعي وإجرائي دقيق من أن السلطات القضائية المصرية قد منحت أسرة مبارك فرصة الدفاع كاملة، ولم تفتئت على فرضية البراءة لدى مبارك ونجليه، وخاصة أن بعض القضايا التي كانت سببا لفرض قرار التجميد لم يبت فيها على الإطلاق طوال تسع سنوات. وذكرت محكمة العدل الأوروبية أن محكمة أول درجة أخطأت عندما قالت إن أفراد أسرة مبارك لم تتقدم بأي دليل على أنهم تضرروا من بعض المشاكل المزعومة للنظام القضائي المصري، لأن القرار في الحالة الراهنة صادر أساسا عن المجلس الأوروبي، وكان يتوجب عليه وعلى محكمة أول درجة أن يثبتا بنفسهما، أن قرار التجميد استند إلى أسس سليمة، ومنها استيفاء التأكد من دستورية الإجراءات المتخذة في مصر ضد مبارك ونجليه، وليس أن ينتظرا أدلة من الطاعنين على ما تعرضوا له من ظلم. وأظهرت تفاصيل الحكم أن الدولة المصرية لم تتخذ أي إجراءات من شأنها التسريع باسترداد أموال مبارك وأسرته منذ فبراير 2018، فرغم أن كل حكم أوروبي صدر في السنوات السابقة باستمرار تجميد الأموال هو من الناحية النظرية لصالح مصر، ويفسح المجال أمامها لاتخاذ إجراءات جديدة لاسترداد هذه الأموال، التي لا يعرف أحد قيمتها على وجه التحديد، إلا أن العقبات القانونية والسياسية، القائمة منذ العام 2011، تمنع استفادة مصر من تلك الأموال، التي لا تقتصر فقط على الأموال السائلة، بل تشمل ثروات عقارية مجمدة في بعض الدول الأوروبية، وحصصاً في شركات في أوروبا والدول المعروفة بكونها ملاذات ضريبية.

ووفق مصادر فإن الدول الأوروبية التي تجمد فيها هذه الأموال لا تستطيع، وفق قوانينها، منح الأموال المجمدة للدولة المصرية، إلا إذا صدر حكم من جهة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية يثبت أن تلك الأموال تحديداً كانت حصيلة أنشطة غير قانونية وممارسات فساد غير مشروعة، حيث تم التجميد كقرار منفصل بناء على التحقيقات الأولية التي أجرتها النيابة العامة المصرية عن ثروة مبارك في العام 2011 مدعومة بمعلومات من شهود وأوراق حصلت عليها الشرطة من أفراد أسرة مبارك، فضلاً عن التحقيق مع نجليه علاء وجمال، اللذين كشفا تفاصيل ممتلكاتهم. لكن مبارك نفى امتلاكه أي أموال خارج مصر، ويعتبر هذا الأمر من الألغاز، لأن البيانات المصرفية في سويسرا تنفي بالفعل أن تكون له أموال باسمه، لكن هناك معلومات مؤكدة أنه منح أمواله في حياته لنجليه، وبالتالي فثمة ممارسات قد تدل على تلاعب لإخفاء كسب غير مشروع، لكن لا تتوفر للسلطات المصرية أو الأوروبية أدلة كافية لإثبات ذلك.